الصباح الاقتصادية
12
العدد 3335 - السنة الثانية عشرة
الخميس 28 رجب 1440 - الموافق 4 أبريل 2019
Thursday 4 April 2019 - No.3335 - 12 th Year

انخفاض معدل صافي القروض غير المنتظمة إلى أدنى مستوى تاريخي

«النقد الدولي»: معدلات السيولة في القطاع المصرفي الكويتي مناسبة وضمن المتطلبات التنظيمية

قال صندوق النقد الدولي ان التحسن عاد الى مؤشرات الاقتصاد الكويتي في عام 2018 اذ نما الناتج المحلي الحقيقي للقطاع النفطي بنسبة 2ر1 في المئة بعد انكماشه في عام 2017 في حين تسارع النمو في القطاع غير النفطي الى 2ر5 في المئة.

جاء ذلك في بيان صندوق النقد الدولي الذي نشر أمس الاربعاء على موقعه الالكتروني بمناسبة اختتام مشاورات عام 2019 بين الصندوق والكويت بموجب المادة الرابعة من اتفاقية انشاء الصندوق.

واشار الصندوق الى عودة التحسن في كل من النمو الاقتصادي ورصيد الحساب الجاري في ظل ارتفاع اسعار النفط العالمية حيث شهد الناتج المحلي الحقيقي للقطاع النفطي نموا بنسبة 2ر1 في المئة في عام 2018 بعد انكماشه بنحو 2ر7 في المئة في عام 2017.

واضاف ان وتيرة نمو الناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية تسارع إلى نحو 2ر5 في المئة في عام 2018 مقارنة بنحو 2ر1 في المئة في عام 2017 مدفوعا بتحسن الثقة والإنفاق الحكومي.

وذكر انه على صعيد الحساب الجاري لميزان المدفوعات فقد سجل في عام 2016 اول عجز منذ اكثر من عقدين إلا انه تحول إلى فائض وبنحو 9ر5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 وارتفع هذا الفائض ليصل إلى نحو 12ر7 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018.

وبين ان معدل التضخم السنوي تراجع إلى أدنى مستوى منذ عدة سنوات ليصل إلى نحو 0ر7 في المئة في عام 2018 بسبب انخفاض إيجارات المسكن وتراجع أسعار المواد الغذائية وقوة سعر صرف الدينار الكويتي.

وقال ان وضع المالية العامة للكويت قد تحسن على خلفية ضبط الإنفاق العام ولكن الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة لا تزال ضخمة حيث

■ وتيرة نمو الناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية تسارع إلى 2.5 في المئة خلال 2018

ساهم ارتفاع كل من الإيرادات النفطية ودخل الاستثمارات الحكومية في تحسن اداء رصيد الموازنة العامة.

وتابع انه مع ذلك فإن وضع المالية العامة الاساسي المعبر عنه برصيد الموازنة العامة غير النفطي (باستبعاد دخل الاستثمارات الحكومية منسوبا إلى الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي) يشير إلى تحسن متواضع في السنتين الماليتين 2018/17 و2019/18.

وبين ان الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة لاتزال كبيرة وذلك بعد التحويل إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة وباستبعاد دخل الاستثمارات الحكومية.

ولفت الى ان التاخير في إصدار قانون جديد للدين العام جعل الحكومة غير قادرة على إصدار الدين منذ اكتوبر 2017 ونتيجة لذلك اعتمدت الحكومة على السحب من اصول صندوق الاحتياطي العام لسد الاحتياجات التمويلية.

واشار إلى ان القطاع المصرفي الكويتي يتمتع بمؤشرات قوية حيث تعافى الائتمان بعد ان تباطأ في بداية عام 2018 وحققت البنوك معدلات رسملة مرتفعة وصلت إلى نحو 18 في المئة في سبتمبر 2018.

صندوق النقد الدولي

- معدل التضخم السنوي تراجع إلى أدنى مستوى منذ عدة سنوات ليصل إلى 0.7 في المئة
- الاحتياجات التمويلية للموازنة العامة لاتزال كبيرة بعد التحويل إلى صندوق احتياطي الأجيال القادمة
- القطاع المصرفي للبلاد يتمتع بمؤشرات قوية حيث تعافى الائتمان بعد أن تباطأ في بداية 2018
- السيولة الوفيرة الناتجة عن نمو الودائع وسداد الديون الحكومية في عام 2018 تدعم تعافي الائتمان
- القروض الموجهة للقطاع الخاص حققت نموا بنحو 1ر4 في المئة على أساس سنوي
- المديرون التنفيذيون دعوا إلى إصلاحات مالية أعمق لضمان وفورات كافية للأجيال القادمة
- يتوجب إجراء إصلاحات هيكلية لتحسين بيئة الأعمال ودعم ريادة الأعمال وتعزيز الإنتاجية

وقال صندوق النقد ان معدلات السيولة في القطاع المصرفي مناسبة وضمن المتطلبات التنظيمية إضافة إلى ارتفاع الأرباح وتحسن جودة الأصول مع انخفاض معدل صافي القروض غير المنتظمة إلى ادنى مستوى تاريخي.

واشار الى قيام بنك الكويت المركزي برفع سعر الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء («الريبو» وهو مؤشر للودائع) عدة مرات مع الإبقاء على سعر الخصم عند نحو 3 في المئة منذ مارس 2018. واضاف انه نتيجة لذلك ارتفعت أسعار الفائدة على القروض بنسبة تقل عن مستويات اسعار الفائدة على الودائع مشيرا الى ان السيولة الوفيرة الناتجة عن نمو الودائع وسداد الديون الحكومية في عام 2018 تدعم تعافي الائتمان.

وبين ان القروض الموجهة للقطاع الخاص حققت نموا بنحو 1ر4 في المئة على أساس سنوي في ديسمبر 2018 مدعوما بارتفاع اقتراض كل من قطاع الأسر والقطاع النفطي وتزايد أعمال البناء والانشاءات.

وعن تقييم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي قال البيان إن المديرين التنفيذيين توقعوا أن يتعزز النمو الاقتصادي وان يتحسن وضع المالية العامة الأساسي تدريجيا على المدى المتوسط.

■ عودة التحسن للنمو الاقتصادي ورصيد الحساب الجاري في ظل ارتفاع أسعار النفط العالمية

وبين انه على ضوء تقلبات أسعار النفط والطبيعة المستنفدة للموارد النفطية شدد المديرون التنفيذيون على أهمية إجراء الإصلاحات المالية والهيكلية بتوقيت مناسب ومتدرج بشكل جيد وذلك لتقليل اعتماد الكويت على النفط وزيادة المدخرات الحكومية وخلق المزيد من فرص العمل في القطاع الخاص.

وقال الصندوق ان المديرين التنفيذيين دعوا إلى إصلاحات مالية أعمق لضمان وفورات كافية للأجيال القادمة وشجعوا السلطات على معالجة جمود الإنفاق العام وزيادة الإيرادات غير النفطية مع زيادة الإنفاق الرأسمالي لتحسين البنية التحتية وزيادة النمو المحتمل.

واضاف انهم أكدوا أهمية معالجة فاتورة الأجور الضخمة في القطاع العام وشددوا على وجوب المواءمة التدريجية للأجور في القطاعين العام والخاص لتحفيز المواطنين على التوجه للعمل في (الخاص) ودعم القدرة التنافسية.

واشار الى ان المديرين التنفيذيين شجعوا السلطات الكويتية على المضي قدما في إدخال الضريبة الانتقائية (غير المباشرة) وضريبة القيمة المضافة المطبقة على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وبين ان المديرين التنفيذيين اكدوا انه من الضروري وضع إطار مالي قوي وحوكمة قوية للمالية العامة لتعزيز مصداقية السياسة المالية وأكدوا ايضا أن تعزيز شفافية المالية العامة وتحسين نظام المشتريات العامة وزيادة كفاءة الإنفاق العام من شأنه أن يعزز من مساءلة الحكومة ويقلص الهدر الحكومي ويخفض تعرض الدولة للفساد.

واوضح ان المديرين رحبوا بالوضع القوي للنظام المصرفي الكويتي واثنوا على جهود (المركزي) في إطار التنظيم والإشراف الحصيفين.

وقال انه لتعزيز مرونة القطاع المالي شجع المديرون السلطات على تنفيذ توصيات تقرير تقييم استقرار النظام المالي للكويت اذ رأوا مجالا لتعزيز إطار إدارة الأزمات لا سيما من خلال إنشاء نظام خاص لتسوية أوضاع البنوك وإلغاء الضمان الشامل للودائع بمجرد الوفاء بالشروط المسبقة.

واضاف انهم شجعوا السلطات على تعزيز إدارة السيولة والرقابة الشاملة على المخاطر ودعوا إلى تخفيف سقف سعر الفائدة تدريجيا وشجعوا السلطات الكويتية على زيادة تعزيز إطار مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وذكر ان المديرين أكدوا أهمية إجراء إصلاحات هيكلية لتحسين بيئة الأعمال ودعم ريادة الأعمال وتعزيز الإنتاجية لاسيما انهم يرون مجالا لزيادة تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط عمليات التجارة عبر الحدود.

واشار صندوق النقد الدولي الى ان المديرين التنفيذيين اتفقوا مع خبراء الصندوق على ان سياسة ربط سعر صرف الدينار بسلة من العملات تبقى سياسة ملائمة للاقتصاد المحلي كونها مستمرة بتقديم دعامة فعالة للاستقرار النقدي.

البورصة تواصل الصعود بفضل أسهم البنوك

واصلت البورصة الكويتية ارتفاعها للجلسة السادسة على التوالي، مع نهاية تعاملات أمس الأربعاء، وذلك على الرغم من التباين الذي شهدته حركة التداولات.

وسجل المؤشر العام ارتفاعاً بنحو 0.88% عند النقطة 5731.91 رابحاً قرابة الـ 50 نقطة، كما ارتفع المؤشر الرئيسي والأول بنسبة 0.04% و1.21% على الترتيب.

وقال المحلل الفني لسوق المال، مراد الدمغي إن أداء المؤشرات أمس يُعد استكمالاً للمسلسل الإيجابي التي تشهده البورصة منذ شهر مارس الماضي، موضحاً بأن السوق الأول يلعب دوراً مهماً في الارتفاعات الأخيرة.

وأوضح الدمغي أن أسهم البنوك تشهد انتعاشة منذ فترة وخاصة أسهم الصفقة المرتقبة، بيتك والأهلي المتحد، فيما دخلت «أجيليتي» على خط الصعود مؤخراً عقب انعقاد العمومية والإفصاح بالبحث عن فرص استثمار جديدة.

فنياً، قال الدمغي إن المؤشر العام واصل الصعود في الجلسات الأخيرة ليقترب بقوة نحو اختراق الحاجز المئوي الهام عند 5800 نقطة، موضحاً بأنه لا يستبعد أن يصل المؤشر إلى حاجز الـ 6000 نقطة نهاية أبريل الجاري.

وارتفعت مؤشرات 7 قطاعات أمس بتصدرها البنوك بنحو 1.2%، فيما تراجعت مؤشرات 4 قطاعات بصدارة التكنولوجيا بنسبة 7.19%.

وجاء سهم «عربي قابضة» على رأس القائمة الخضراء للأسهم المدرجة بنمو نسبته 7.38%، فيما تصدر سهم «أولى تكافل» القائمة الحمراء متراجعا بنحو 7.59%.

وتقلصت سيولة البورصة أمس 7% إلى 46.06 مليون دينار مقابل 49.55 مليون دينار، فيما ارتفعت أحجام التداول 3.4% إلى 187.69 مليون سهم مقابل 181.59 مليون سهم بجلسة الثلاثاء.

وحقق سهم «بيتك» انشط سيولة بالبورصة بقيمة 7.24 مليون دينار مرتفعا 2.91%، فيما تصدر سهم «أهلي متحد – البحرين» نشاط الكميات بتداول 26.06 مليون سهم مرتفعا 2.41%.

جلسة خضراء للبورصة

عمومية «بيت الطاقة» تقر عدم توزيع أرباح على المساهمين عن 2018

أقرت الجمعية العمومية العادية لشركة (بيت الطاقة) عدم توزيع ارباح على المساهمين عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018.

وانتخبت الجمعية التي عقدت أمس الاربعاء بنسبة حضور بلغت 95ر77 في المئة انتخاب مجلس إدارة برئاسة أحمد السميط لمدة ثلاث سنوات كما وافقت على كل بنود جدول الأعمال.

وتباشر شركة بيت الطاقة القابضة (عارف للطاقة) سابقا أنشطتها الاستثمارية في سبتمبر 2007 كإحدى الشركات التابعة لمجموعة عارف الاستثمارية التي قامت في 29 ديسمبر 2011 ببيع ما نسبته 29 في المئة من حصتها في بيت الطاقة القابضة إلى شركة المشروعات التنموية القابضة وهي شركة تابعة لبيت التمويل الكويتي.

وفي أغسطس 2012 وبعد أخذ موافقة هيئة أسواق المال وتطبيقا للقانون رقم 7 لعام 2010 ولائحته التنفيذية قامت شركة المشروعات التنموية القابضة بالاستحواذ على حصة إضافية تبلغ 66ر76 في المئة من أسهم شركة بيت الطاقة من مجموعة عارف الاستثمارية ومستثمرين آخرين. ووفقا لذلك أصبحت شركة المشروعات التنموية القابضة المالك الرئيسي لشركة بيت الطاقة بنسبة 95ر76 في المئة وهي شركة تابعة لبيت التمويل الكويتي (بيتك) (الشركة الأم) حيث تمثل بيت الطاقة الذراع الاستثمارية لشركة المشروعات التنموية القابضة في قطاع الطاقة الاستراتيجي.

ويبلغ رأس مال الشركة المدفوع 75 مليون دينار كويتي (نحو 5ر247 مليون دولار) وقامت بشراء حصص استراتيجية مؤثرة في عدد من شركات الطاقة وخدماتها ذات الصلة والتي تمتد عملياتها في مناطق مختلفة من العالم حيث تحكم الشريعة الإسلامية كل استثمارات الشركة الحالية والمستقبلية.

«البترول الكويتية» تصدر قراراً بتشكيل مجلس إدارة «كافكو»

أصدر مجلس إدارة شركة البترول الوطنية الكويتية أمس الأربعاء، قراراً بتشكيل مجلس إدارة الشركة الكويتية لتزويد الطائرات بالوقود "كافكو" متضمنا تعيين غانم العتيبي رئيسا لمجلس إدارة (كافكو).

وقالت البترول الوطنية في بيان صحفي أن مجلس إدارتها أصدر كذلك قرارا بتعيين عبدالله الدعيجاني المدير العام لشركة "كافكو" نائبا لرئيس مجلس الإدارة كما شمل القرار عضوية يوسف الفوزان المدير العام للإدارة العامة للطيران المدني.

وتأسست "كافكو" في العام 1963، وهي إحدى الشركات التابعة لشركة البترول الوطنية الكويتية، وتنفرد بنشاط تزويد الطائرات بالوقود في الكويت، كما تقوم بكل الخدمات المتعلقة بتزويد الطائرات بالوقود لجميع الطائرات العاملة على أرض مطار الكويت الدولي.

«أسمنت بورتلاند» تبرم عقداً بـ 113 مليون دينار مع «الكويتية للتموين»

أعلنت شركة أسمنت بورتلاند كويت عن إبرام عقد مع الشركة الكويتية للتموين بقيمة 113 مليون دينار (372 مليون دولار). وقالت «أسمنت بورتلاند» في بيان للبورصة الكويتية، أمس الأربعاء، إن العقد يتعلق بتوريد حديد تسليح مدعوم لـ«الكويتية للتموين» لتسليمها للمواطنين بكمية قدرها 500 ألف طن.

وأشارت إلى أن العقد سيكون له تأثير إيجابي على الشركة موضحة بأنه لا يمكن تقديره أو تحديده، وذلك لطبيعة مدة العقد المتمثل بأكثر من سنة مالية. وتابعت: «كما أن العقد يعتمد على مدى احتياجات المواطنين الخاصة بهم لإتمام عمليات البناء، دون أي تدخل من قبل الشركة لكميات الحديد المسحوبة». وحققت «أسمنت بورتلاند» أرباحا بقيمة 10.3 مليون دينار في العام 2018، مقابل أرباح بنحو 9.19 مليون دينار بالعام السابق له، بارتفاع نسبته 12%. وتعقد عمومية الشركة اجتماعا في 11 أبريل الجاري، وذلك لمناقشة توصية مجلس الإدارة بتوزيع 100% أرباحا نقدية للعام الماضي، بواقع 100 فلس للسهم، وبقيمة 10.02 مليون دينار.